

Royaume du Maroc



Ministère de l'Economie, des Finances
et de la Réforme de l'Administration



المملكة المغربية
+ⴰⵎⴰⵔⴰⵏⴰⵢⵜ ⵏ ⵏⴰⵎⴰⵔⴰⵏⴰⵢⵜ



وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
+ⴰⵎⴰⵔⴰⵏⴰⵢⵜ ⵏ ⵏⴰⵎⴰⵔⴰⵏⴰⵢⵜ ⵏ ⵏⴰⵎⴰⵔⴰⵏⴰⵢⵜ

عرض

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

حول

مشروع القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق
بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية

الجلسة العامة
بمجلس المستشارين

13 يوليو 2021

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون
المحترمون،

يسعدني أن أعرض عليكم مشروع القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية كما تمت المصادقة عليه **بالإجماع** من طرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويشكل هذا المشروع، إلى جانب مشروع القانون رقم 82.20 الذي يقضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع بمجلس النواب وإحالته على مجلسكم الموقر، **رزمة قانونية متكاملة** تتوخى **تنزيل الرؤية الإصلاحية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله** المرتكزة على التسريع الاقتصادي ونجاعة المؤسسات وتكريس مثالية الدولة وبناء اقتصاد قوي وتنافسي يحفز المستثمرين والمبادرة الخاصة وخلق مناصب الشغل.

فكما تعلمون، عبر **صاحب الجلالة نصره الله وأيده**، بمناسبة **خطاب العرش بتاريخ 29 يوليو 2020**، وكذلك من خلال **الخطاب الملكي السامي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2020**، عن **إرادته السامية** المتعلقة بضرورة الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام وإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

هكذا، وفي إطار تفعيل هذه **الإرادة الملكية السامية**، يشكل اعتماد مشروع القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية ومشروع القانون رقم 82.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية

للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية **لحظة متميزة في التشريع المغربي**.

فهذان المشروعان يمثلان **قفزة نوعية وسابقة تاريخية** لعدة اعتبارات منها:

1- لأول مرة في تاريخ المغرب، يتم إجراء إصلاح شمولي ومندمج

لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، علما أن الإصلاحات السابقة كانت تقتصر خاصة على المراقبة المالية؛

2- اللجوء إلى آلية القانون-الإطار التي أتاحتها دستور المملكة لسنة

2011 من أجل وضع خارطة طريق واضحة المعالم تمكن الفاعلين المعنيين من تنزيل الإصلاحات الضرورية لتوطيد الدور الاستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية.

كما أن هذين المشروعين يترجمان التعامل الإيجابي مع المساهمات **البناءة للعديد من الهيآت الوطنية والمشاورات مع العديد من الأطراف المعنية**، والتي شكلت أحد الأسس المعتمدة لتنزيل هذا الإصلاح، خصوصا:

- البرلمان؛
- المجلس الأعلى للحسابات؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي؛
- المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وفي نفس السياق، لا يفوتني التتويه بالدور البارز الذي يلعبه الفرقاء **الاجتماعيون والاقتصاديون** في تفعيل عدد من الإصلاحات والبرامج ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، خاصة ما يتعلق بالحوار الاجتماعي

وتعزيز مناخ الاعمال بالبلاد ونذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات ومعالجة إشكالية آجال الأداء والصفقات العمومية والجبائيات وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودعم الاستثمار.

ويندرج مشروع هذا القانون-الإطار ضمن **مقاربة إصلاحية شاملة مندمجة وإرادية**، إذ يحدد هذا المشروع **تسعة مبادئ مؤطرة لهذا الإصلاح** الطموح تتمثل فيما يلي:

- 1- استمرارية المرفق العمومي وقابليته للتغيير؛
- 2- المنافسة الحرة والشفافية؛
- 3- حماية الحقوق المكتسبة؛
- 4- مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- 5- التعاضد في استعمال الوسائل؛
- 6- استقلالية المؤسسات والمقاولات العمومية على مستوى التسيير؛
- 7- التدبير القائم على النتائج؛
- 8- التدرج في تنفيذ عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- 9- مشاركة جميع الفاعلين المعنيين في تحقيق الأهداف الأساسية للقانون-الإطار.

وتتمثل **الأهداف الثمانية للمشروع** فيما يلي:

- 1- تدعيم الدور الاستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية للدولة؛

- 2- إعادة تحديد حجم القطاع العام وترشيد النفقات العمومية من خلال عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية وضبط إحداثها؛
- 3- الحفاظ على استقلالية المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مسؤولية أجهزة إدارتها وتسييرها؛
- 4- تحسين حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- 5- تعزيز أداء المؤسسات والمقاولات العمومية والرفع من نجاعتها الاقتصادية والاجتماعية؛
- 6- تحسين فعالية المراقبة المالية للدولة؛
- 7- تثمين أصول المؤسسات والمقاولات العمومية وتنمية مواردها؛
- 8- إرساء تقييم دوري للمهام الموكولة إلى المؤسسات العمومية والأنشطة التي تدخل ضمن غرض المقاولات العمومية قصد التحقق من جدواها.

وفيما يتعلق بمحتوى مشروع القانون-الإطار، أذكر أهم التدابير المبتكرة الواردة فيه وهي ستة:

- 1- **إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية،** من أجل عقلنة المحفظة العمومية وإحداث هيئات قوية ذات بنية مالية مستدامة وكذا ترشيد الموارد المالية للدولة والاستفادة من اندماج الفاعلين العموميين. وستشمل عمليات تجميع المؤسسات العمومية وإدماج المقاولات العمومية وحل المؤسسات والمقاولات العمومية وتصفيتها وتحويل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا إلى شركات المساهمة مما يمكن من استكمال مقومات الدولة المساهمة الذي نسعى إلى تعزيزه.

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ التدرج في تنفيذ عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية سيسمح بالتنزيل السلس لهذه العمليات بعد إجراء الدراسات والمشاورات الضرورية مع الأطراف المعنية.

2- تحسين حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية خاصة عبر تدعيم مهنية وانتظام اجتماعات الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تدابير تهم تقليص حجم هذه الأجهزة التداولية إلى الحدود المتعارف عليها وكيفية اشتغالها من خلال لجان متخصصة وكذا كيفية تعيين أعضائها من حيث مراعاة الإنصاف واللجوء إلى أعضاء مستقلين وكذا إرساء تعويضات لأعضاء المجالس التداولية بالنظر إلى حجم المسؤوليات التي يضطلعون بها وتحديات التكوين والابتكار التي يتعين تحفيزهم على النهوض بها.

3- تعميم آلية التعاقد كوسيلة لترسيخ حسن الأداء وثقافة التدبير القائم على النتائج. وقد تم تكريس التعاقد متعدد السنوات في جميع العلاقات سواء بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية أو داخل هذه الهيئات أو مع مسؤوليها.

4- ضبط عملية إحداث المؤسسات والمقاولات العمومية عن طريق وضع معايير صارمة وإرساء قواعد واضحة لهذا الغرض.

5- التقييم الدوري لمهام وأنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية الذي يعتبر آلية مهمة في عقلنة المحفظة العمومية، حيث يُمكن هذا التقييم من إعادة النظر في مهام بعض المؤسسات العمومية أو أنشطة بعض المقاولات العمومية أو في نمط حكومتها أو تموقعها أو إعادة هيكلتها على أساس التوصيات الصادرة والتي قد تصل، في بعض الحالات، إلى حل بعض المؤسسات العمومية أو المقاولات العمومية وتصفيتها.

6- تحديث المراقبة المالية للدولة، حيث سيتم إرساء منظومة جديدة للمراقبة المالية للدولة تتوخى الفعالية والتركيز على حسن أداء المؤسسات والمقاولات العمومية واستباق ومعالجة مخاطرها وتدعيم استقلاليتها على مستوى التسيير، موازاة مع تكريس الربط بين المسؤولية والمحاسبة.

وعلى صعيد آخر، فإن **هذا الإصلاح ينسجم مع مقتضيات الجهوية المتقدمة** حيث تنص المادة 53 من المشروع على أنه يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية أن تأخذ بعين الاعتبار عند برمجة مشاريعها للالتزامات المعبر عنها على المستوى الجهوي والترابي **من أجل المساهمة في إنجاح الجهوية المتقدمة،** لا سيما من خلال تطوير الشراكات والمساهمات المالية.

كما ينص مشروع القانون-الإطار على ضرورة ملاءمة النصوص التشريعية الخاصة **بإحداث المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة للجماعات الترابية** وفقا للأهداف الأساسية والمبادئ الواردة في مشروع القانون-الإطار.

وبشكل عام، يمكن القول أن هذا الإصلاح الذي يتطلب مثابرة ومشاركة جميع الأطراف المعنية، سيساهم دون شك في التجاوب الناجع مع **انتظارات المواطنين** خاصة على مستوى جودة الخدمات والمرافق العمومية وتكلفتها واستمراريتها.

ومن الأكد أن إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية يمثل **مدخلا هاما لإصلاح القطاع العام في شموليته بما فيه الإدارة والهيئات العمومية الأخرى.**

وختاماً أود التأكيد على أن الهدف الأسمى يتجلى في توطيد مكتسبات بلادنا ووضع القطاع العام على سكة الإصلاح في خدمة الرهانات الكبرى لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.